

(النهار ١٩٧٢)

لا شك ان إيجاد مجلس وطني لرعاية المصابين (المعروفين عن خطأ، دون سواهم، بالمعاقين، إذ كل إنسان هو بالواقع معاق)، هو تلبية لحاجة وطنية ملحّة على الصعيدين الإنساني والاقتصادي. ولكل من البلدان المتطورة، دون استثناء، مجالس وطنية تعنى بتأهيل مصابيهما، وليس فقط برعايتهم. والفرق بين التأهيل والرعاية جذري شاسع. وغالباً ما لهذه المجالس صفات التنفيذ والاستقلال الإداري المالي.

ومع العلم ان المجلس المنتظر في لبنان لن يكون له سوى الصفة الاستشارية، نرى ان وجوده سيساهم، مبدئياً، في إظهار الحاجة للركائز الأساسية التالية:

- رسم سياسة وطنية شاملة تبين التشابك العضوي والجغرافي بين مختلف الخدمات المتكاملة (الطبية، التربوية، المهنية، والتشغيلية) التي تفرضها النواحي المتعدّدة من عمليات التأهيل.
 - جعل المؤسسات والمدارس المختصة الحاضرة، مع قتلها، تتكامل من ضمن المخطط العام (على سبيل المثال، هناك ست مدارس مختصة تعنى كلها، وتكتفي كلها، بالتعليم الأساسي للصم والبكم. وكان من الأفضل، على كل صعيد، ان تخصص اثنتان بإسداء هذا التعليم، وواحدة بالتوجيه المهني، وواحدة بالعلاج السمعي والأخريان تتطوران مشغلاً منتجاً للراشدين).
 - توجيه كل بادرة جديدة من ضمن هذا المخطط الشامل. فقلة الإمكانيات بالنسبة لضخامة المشاكل المطروحة تفرض برمجة العمل في سلّم الأولويات.
 - إظهار ما هو من هذا البرنامج الشامل من اختصاص المبادرة الفردية وتوجيهها إليه، وما هو مجال الدولة وحدها، وأخيراً تلك المجالات التي تفرض المشاركة بين الاثنين.
 - التشدد في تبيان بيت القصيد من أية سياسة تأهيلية، ألا وهو الوصول بالمصاب إلى مركز العلاج والإنتاج.
 - لا بل ان عمليات التأهيل الأخرى، مع كل قيمتها، والحاجة الماسة إليها، تبقى مبتورة ناقصة ما لم تصل إلى هذه المرحلة وتتّوج بها.
- وناحية الوصول بالمصاب إلى مجالات الإنتاج والاستقلال خلال العمل تحتمّ عدم إبقاء هذا المجلس محصوراً بالإجمال بممثلين من الفئة الثالثة من وزارات مختلفة، بل بالاستعانة بآراء ومشاركة ومساندة سوق العمل وأربابها. لذا نتمنى على المجلس ان يضم ممثلين فاعلين عن نقابات العمال وغرف التجارة وجمعيات الصناعيين، لا بل وممثلين عن الشركات الخاصة الكبرى في لبنان.

* * *

وللوصول إلى المرحلة الناجحة في تأمين العمل للمصاب المؤهل، وجب على المجلس ان يتجنّب الانزلاق على ما يبدو بالطريق المشوق الهين السريع، ونعني به نظام الكوتا، أو فرض المصابين بنسب معينة على قطاعي العمل. وهو مبدأ يضير بكرامة المصاب ومصلحة العمل. ولنا فيه دراسات مفصلة جامعة. وإذا كانت بعض البلدان الغربية فيه أخذت به، فلظروف وأوضاع تختلف جذرياً عما هو عليه اقتصادنا النامي.

وأما مجالات العمل الثانية للمصابين، ونعني بها المشاغل المحمية، فيجب ان نطوّر مفهومها لتناسب وإمكاناتنا. ذلك انها في عجز مزمن في الغرب، لا يقدر اقتصادنا النامي على مواجهته. لذا وجب تكييفها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فتصبح كرامة للمصاب العامل، وغنى للمحيط العام.

* * *

وان مؤسسة "الكفاءات" لهي برهان عملي ناجح لهذا المبدأ. نضعها منذ الآن أمام أعين المجلس المرتقب. لا بل ان المؤسسة وجدت أساساً لإثبات مبدأ الاكتفاء الذاتي والأوتوتمويل في مجالات البناء الاجتماعي والدعوة لهما. وهو العلاج الوحيد الذي يتناسب وإمكانات كافة البلدان النامية. ولا نرى ان عمليات التأهيل في لبنان تستطيع ان تصل بعيداً على صعيد وطني شامل ما لم تستند إلى هذا المبدأ. المشاكل الاجتماعية الإنسانية العميقة والكثيفة التي تواجه العالم الثالث تفوق كلفة حلولها بكثير الإمكانيات المحدودة التي لهذه الاقتصاديات، والإمكانات ومصادر تمويلها الكلاسيكية.